الجماهير الفلسطينية المسلحة : لا يمكن تمرير المؤامرة عليها

٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧
٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧

فلسطين بين قرارين

تمر في الشهر الجاري « تشرين الثاني » ذكرى قرارين بارزين صدرا عن هيئة الامم المتحدة ، وكان لهما ـ ولا يزال ـ الاثر الكبير والخطير على مسيرة النضال الوطني الفلسطيني .

ففي التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٧ ، صدر قرار تقسيم فلسطين الى قسمين وانشاء دولتين مختلفتين على ارض الوطن .

وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٧ ، صدر القرار ٢٤٢ ، الذي يصادر حق الشعب الفلسطيني ، في استرجاع كامل ترابه الوطني ، ويرسخ الكيان الصهيوني عن طريق الاعتراف به والحفاظ على امنه !

وكما هو واضح ، فانه يفصل ما بين القرارين عشرون عاما ، الا ان هذا لا يعني البتة ولا في اي حال ، التنكر لايجابيات التعامل الدبلوماسي مع المجتمع الدولي من خلال هيئة الامم المتحدة ، ذلك انه يهم الثورة الفلسطينية ان تستند في نضالها المسلح الى رأي عام دولي مناصر لها ... الا ان هذا لا يعني من جهة اخرى ، ان تكتسب قضية العمل الدبلوماسي في الامم المتحدة جل اهتمامنا ، على حساب خط الاعتماد على الجماهير الفلسطينية ، خط الكفاح الشعبي المسلح طويل الامد .

واذا كانت هذه هي الجوامع الاساسية بين القرارين المشؤومين ، فان الموقف العربي الرسمي والشعبي ، وموقف الجماهير الفلسطينية وقياداتها من القرارين قد اختلف تماما خلال العشرين سنة الماضية ، وكذلك ردود الفعل ازاءهما ... كيف ؟

■■ الجماهير العربية بين القرارين

لقد استقبلت الجماهير والانظمة العربية قرار التقسيم ، بموقف واضح ومعلن رافض للقرار ومدينا له ، واستتبع هذا الرفض العلني والصريح استمرار التعبئة الشعبية ، والدعم العربي الرسمي لاستمرار الانتفاضات الشعبية الفلسطينية المناهضة وقت ذاك للوجود البريطاني والتجمعات الصهيونية التي بدأت تستقر فوق تراب الوطن ..

وقد ساد شعور قومي عربي في تلك الفترة ، وتفجرت المشاعر القومية بسبب اغتصاب فلسطين ، وكانت الانظمة العربية الملكية والرجعية في تلك الفترة ، غير قادرة على الوقوف في وجه نهوض وتدفق الاحساس القومي الصاخب ضد المشروع الصهيوني والقرار الدولي الذي جاء يؤكده ، ويضفي عليه صفة الشرعية الدولية .

وقد سارعت جماهيرنا الفلسطينية الى امتشاق السلاح وتنظيم نفسها على شكل فرق وجماعات عسكرية ، الا انها افتقدت الى القيادة الثورية التي تنظم طاقاتها لمواجهة المشروع الصهيوني في تلك الفترة .. وكانت القيادات التقليدية لا تختلف حالها عن حال الجماهير الشعبية ذاتها في شتتها وتوزع طاقاتها ، الا ان التاريخ ما زال يسجل لشعبنا رفضه للمشروع الصهيوني ورفضه لقرار التقسيم الذي جاء يكرسه فوق تراب وطننا .

■■ تفجر الشعور القومي

ومن الجدير بالذكر ان المرحلة التي تلت اغتصاب فلسطين ، قد فجرت الوضع العربي ، واخذت ثورات شعبنا العربي ضد الاستعمار الاجنبي في الاشتعال ، وقد شهدت الاقطار العربية تغيرات اساسية على صعيد نيلها الاستقلال من الاستعمار القديم ، وبداية عهد اخر حيث تبرز فيه شعوبنا العربية تحت لواء الاستعمار الحديث بكل ما يعنيه هذا من وجود نظم البرجوازية الصغيرة على رأس انظمة الحكم العربية ... وهذا ما ترك اثاره السلبية على الموقف من قرار ٢٤٢ .

■■ تبرير الانحراف

ومن الغريب بالفعل ان جماهيرنا العربية والفلسطينية العزلاء من السلاح ... والقيادات الفلسطينية والعربية التي لم تكن تقدر حجم المؤامرة حق التقدير ، قد جابهت المشروع الصهيوني وقرار التقسيم وتصدت له في حين ان قرار ٢٤٢ والذي يطعن بشرعية النضال الفلسطيني وحق شعبنا في الاستمرار بحمل بندقيته لاسترجاع كامل ارضه في فلسطين ، والذي يؤكد على ضرورة حماية أمن اسرائيل والاعتراف بها ... فان هذا القرار سيىء الصيت ، لا يجد فقط موافقة عليه من قبل الانظمة العربية والقيادة الفلسطينية ، بل بلغت الامور بهذه القيادات والانظمة حد الحماس و « النضال » بشتى الوسائل من اجل تحقيق تنفيذ هذا القرار .. بل واستخدمت السلاح الذي اصبحت الثورة الفلسطينية وانجازاتها ، في سبيل انجاز وتحقيق مضمون هذا القرار تحت شعارات التعامل مع الواقع والموقف التكتيكي الى اخر هذه الشعارات التي سمعناها لتبرير الانحراف الرسمي العربي والقيادي الفلسطيني عن المطامح الحقيقية لشعبنا والتي قامت ثورتنا الفلسطينية من اجل تحقيقها .

ان هذه المفارقة العجيبة في الفرق بين الموقفين له ما يبرره بالنسبة للقيادة الفلسطينية والقيادات العربية ، التي وافقت على مضمون القرار تحت مختلف المعاذير والشعارات ...

واذا كانت الانظمة العربية التي وافقت على قرار ٢٤٢ ، قد برر موقفها بالموقف التكتيكي .. فان هذا المبرر فقد قيمته بالنسبة للانظمة بعد خوضها لحرب تشرين .. فاصبحت موافقتها على القرار ٢٤٢ ، تحمل مضمون تنفيذه والاستعداد للسير قدما نحو انجاز مضمونه ، وضمن هذا السياق يمكننا ان نعالج اتفاقيات ما سمي بفك الارتباط في سيناء والجولان ، وحضور الجلسة الاولى لمؤتمر جنيف ، واتفاقية سيناء ...

■■ الانتصارات المزعومة

ذلك ان الانظمة العربية قد امتلكت الان ، الوسائل التي من خلالها يمكنها تضليل الجماهير العربية ، فتحت ستار « انتصاراتها » التي حققتها انظمة تشرين ، تمرر وتبرر قبولها بقرار ٢٤٢ ، و « تناضل » لتنفيذ مضمونه ... وتحت شعار « اننا قاتلنا » يبرر كل من السادات والاسد انحرافهما القومي ... هذا « الانتصار » الذي لم يكن موجودا للانظمة الرجعية العربية عام ١٩٤٧ .. وفي هذا السياق يمكننا القول ان حرب تشرين التحريكية هدفت الى اعطاء الانظمة العربية الرجعية وفي طليعتها مصر وسوريا ، سلاحا ترفعه في وجه الجماهير لتبرر انحرافها الوطني .. هذا السلاح الذي سمي « انتصارات الانظمة في حرب تشرين » .

هذا بالنسبة للانظمة الرجعية العربية ... اما بالنسبة للقيادة الفلسطينية فبدلا ان يكون حمل الثورة الفلسطينية للسلاح وسيلة لتحقيق الاهداف الفلسطينية في تحرير كامل تراب الوطن ... فانه يتضح يوما بعد يوم ان جانبا من القيادات الفلسطينية يستعد للسير في طريق الانحراف ذاته تحت ذرائع التكتيك والواقعية ! وقد شرعت هذه القيادات الفلسطينية في التنظير لانحرافها ، وذلك عن طريق اجتزاء التجارب الثورية واقتناص ما يتلاءم منها لخدمة خطها ، كالتكتيك المرحلي والتفاوض مع الخصم ، وذلك للتأكيد على ان تراجعها هذا ينسجم مع الوضع الثوري ومع التجارب الثورية العالمية الاخرى !

■■ القيادة الفلسطينية وقرار ٢٤٢

واذا كانت القيادة الفلسطينية الرسمية حتى اللحظة لم تعلن موقفا علنيا واضحا من القرار ٢٤٢ ، الا ان المؤشرات تتزايد في الفترة الاخيرة حول استعداد لدى جانب من القيادات الفلسطينية للسير عمليا في اتجاه جعل تنفيذ مضمون هذا القرار شعارا لها ايضا تلتزم بالسعي لتحقيقه .

كما واستخدمت القيادة الفلسطينية « انتصاراتها » في المنظمة الدولية لتبرر اعتمادها على قرارات الامم المتحدة ، والتعاطي مع المؤسسة الدولية على اساس ان هذه المؤسسة قد اتخذت مواقف مختلفة عن تلك التي كانت في السابق ، سواء على صعيد دخول الثورة الفلسطينية الامم المتحدة او الاقرار بان الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية . وبدلا من ان تكون هذه القرارات في استيطان واحتلال ارض فلسطين من قبل الصهيونية العالمية ، بصبغة الشرعية الدولية .

والواقع ان كلا القرارين ـ بالرغم من اختلاف نصوصهما ـ الا انهما ـ وبشكل متفاوت ـ يقران تقسيم فلسطين ، ويعترفان بالوجود الصهيوني على ارض الوطن .

■■ الامم المتحدة والنضال الفلسطيني

واذا كنا هنا لسنا بصدد تناول الظروف المحددة التي افرزت كل من القرارين ، فانه من المهم التأكيد على ان المؤسسة الدولية بقراراتها المتوالية حول القضية الفلسطينية ، انما كانت ـ ولم تزل ـ تؤثر وبشكل سلبي على مسيرة النضال الفلسطيني وذلك من خلال دغدغة امال بعض القيادات الفلسطينية من ناحية ، وبالانطلاق من واقع ان الكيان الصهيوني قائم ومعترف به بالفعل ، من جهة اخرى .

وواضح من استقراء القرارين المذكورين ، ان المؤسسة الدولية ، انما تتجاوب مع ميزان القوى القائم في كل لحظة تنعقد فيها من اجل البت والتصويت بشأن قضية ما ... وبهذا الصدد ، فان المقارنة بين القرارين ، وكيف تعاملت الامم المتحدة مع القضية الفلسطينية من خلالهما توضح ان الامم المتحدة قد تجاوزت وبلعت قرار التقسيم الصادر عنها عام ١٩٤٧ حين اصدرت قرار ٢٤٢ ، ففي حين يعطي قرار التقسيم ما يقارب النصف لكل من العرب والصهاينة ، فان قرار ٢٤٢ ، يتعاطى مع الواقع الذي فرضته اسرائيل بالقوة المسلحة ، ويتعامل مع الوجود الصهيوني بما يتناقض مع قرارات سابقة للامم المتحدة نفسها وانطلاقا من سياسة الامر الواقع .

ان مقارنتنا هذه لا تهدف الى تفضيل قرار على قرار ، انما لنوضح ان المؤسسة الدولية انما تتعامل مع الحقائق الموجودة بالفعل بصرف النظر عن مقاييس العدالة ، وحق تقرير المصير .

■■ التعاطي مع الواقع

وغني عن القول ان قرارات الامم المتحدة التي قد تتجاوز المصلحة الصهيونية المطلقة ، لا تملك المؤسسة الدولية وفي كل الاحوال اي قدرة على التطبيق الفعلي لها .. وعلى سبيل المثال ، يمكن القول انه قد بلغ قرارات الامم المتحدة التي تنص وتعترف بحق الشعب الفلسطيني في بلاده ٢٦ قرارا ! الا ان هذه القرارات ، بقيت ، وستبقى حبرا على ورق الى ان يستطيع شعبنا الثائر المسلح فرض حقائق جديدة عن طريق حرب الشعب تمكنه من تغيير جذري واساسي في موازين القوى ، مما يمكنه بالتالي من تجاوز هذه القرارات وتاكيد حقه بالقول ان كافة قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية ـ وخاصة هذين القرارين ـ

عطلة العيد "وعدد خاص"

● بمناسبة عيد الاضحى المبارك تحتجب « الهدف » في الاسبوع القادم ، على امل اللقاء بالقراء الاعزاء في عدد خاص بمناسبة الذكرى التاسعة لتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يوم ١١ ـ ١٢ ـ ١٩٧٦ .

الهدف